

Distr.: General  
28 August 2002  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الأولى (نيويورك، ٢٢-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢)

موجز

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها الأولى بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتتألف اللجنة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعينون بصفتهم الشخصية.

ووفقاً لمقرر المجلس ٢٠٦/٢٠٠٢، ناقشت اللجنة: (أ) تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، (ب) البيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع العام، (ج) أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة العامة.

وحددت اللجنة ستة مجالات ذات أولوية، فيها تستطيع الدول الأعضاء أن تعزز قدرتها على تنفيذ إعلان الألفية، وذلك على النحو التالي:

(أ) يجب أن يطور القطاع العام استراتيجية لتجنيد نصيب معقول من أفضل المواهب والاحتفاظ به؛

(ب) يجب على مؤسسات القطاع العام أن تصبح "منظمات للتعليم" في اقتصاد آخذ في العولمة ويقوم على أساس المعرفة؛

(ج) ينبغي لمؤسسات القطاع العام أن تسخر قوة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم الابتكار والحكم الرشيد؛

(د) ينبغي للحكومات أن توائم بين القدرات المالية والإدارية لكفالة حسن تعبئة الموارد واستخدامها؛

(هـ) ينبغي للحكومات أن تصمم وتنفذ مزيجاً من سياسات وبرامج اللامركزية والمركزية لتعزيز التنمية التي تركز على الإنسان؛

(و) يمكن أن تستعين الجهود المبذولة لبناء القدرات بتطوير البيانات الدولية التي تقوم على أساس البيانات

ونظراً للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، أوصت اللجنة بالتركيز خصوصاً على الدعم والمساعدة التقنية والمهنية المقدمين لأفريقيا. وينبغي للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تراعي مفهوم الشراكة الذي دعت إلى الأخذ به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

واستعرضت اللجنة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، وقدمت توصيات بشأن التوجهات المقبلة في المجالات التالية: التمكين من ممارسة الدعوة؛ وتطوير أدوات تحليلية وذات صلة بالسياسة العامة؛ وتبادل الخبرات؛ وتنسيق المساعدة الإنمائية المقدمة في مجال الإدارة العامة؛ والوصول إلى فهم مشترك؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات وكفالة الكفاية التكنولوجية والترابط التكنولوجي.

ورحبت اللجنة بالإصدار الأول من تقرير القطاع العام في العالم وبالإنجازات التي حققتها شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة والمالية العامة. وأخيراً أوصت اللجنة بتسمية يوم ٢٣ حزيران/يونيه يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١	..... تنظيم الدورة - أولا
٤	١	..... مدة الدورة - ألف
٤	٢	..... الحضور - باء
٤	٣	..... جدول الأعمال - جيم
٤	٤	..... انتخاب أعضاء المكتب - دال
٥	٣٨-٥	..... الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية - ثانيا
٦	٣٣-١١	..... الأولويات العالمية - ألف
٩	٣٨-٣٤	..... الاحتياجات الخاصة لأفريقيا - باء
١٠	٥٠-٣٩	..... استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة - ثالثا
١٢	٥٤-٥١	..... الخلاصة - رابعا
١٣		..... قائمة الوثائق المرفق

## أولا - تنظيم الدورة

### ألف - مدة الدورة

١ - عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٢٤٥/٢٠٠١ والتي تتألف من ٢٤ خبيرا يعينهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام، دورتها الأولى بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

### باء - الحضور

٢ - حضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: ماري - فرانسواز بيشتيل (فرنسا)، مديرة المدرسة الوطنية للإدارة؛ ورشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب)، رئيس جامعة الأخوين؛ وجو سلين بورغون (كندا)، رئيسة المركز الكندي لتطوير الإدارة؛ ولويس كارلوس بريسير - بيريرا (البرازيل)، مؤسسة خيتوليو فارغاس؛ وجيوسيب فرانكو فيراري (إيطاليا)، أستاذ القانون المقارن العام بجامعة ل. بوكوني في ميلانو؛ وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتسي (جنوب أفريقيا)، وزير الخدمة العامة والإدارة؛ وورنر جان (ألمانيا) أستاذ العلوم السياسية والإدارة والتنظيم بجامعة بوتسدام، وحين ليكون (الصين)، نائب وزير المالية؛ وباربارا كودريكا (بولندا)، عميدة كلية الإدارة العامة في بيايستوك؛ وغونزالو د. مارتير فاننا (شيلي)، وكيل وزارة الأمانة العامة لشؤون الرئاسة؛ وكولديب ماسور (الهند) المدير الأكاديمي لمركز دراسات القانون والحكم في جامعة جواهر لال نهرو؛ وبشارة مرهج (لبنان)، عضو برلمان ووزير دولة؛ وخوزيه أوسكار موتنيرو (موزامبيق)؛ وأكيرا ناكامورا (اليابان) عميد كلية الدراسات الجامعية العليا في إدارة العلوم السياسية بجامعة بيحي؛ وأبولو نسيامي (أوغندا)، رئيس وزراء؛ والأستاذ دينيس أ. روندينيلي (الولايات المتحدة)، حامل لقب "غلاكسو" للأستاذية الدولية المتميزة في الإدارة، في

كلية كينان - فلاغليير لإدارة الأعمال بجامعة نورث كارولينا؛ وأوتون سوليس - فايس (كوستاريكا)، عضو مجلس الجامعة المفتوحة في كوستاريكا؛ وبورونساك أوانو (تايلند)، الأمين العام لمعهد الملك براجا ديوك؛ وفولوديمير ج. ياتسوبا (أوكرانيا)، وزير دولة في مجلس الوزراء. ولم يستطع حضور الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: جان ماري أتانغا ميبارا (الكاميرون)، وزير التعليم العالي؛ وبيتروس كوميتون (سانت لوسيا)، المدعي العام ووزير العدل؛ وخايمي رودريغيس - آرانا مونيوس (إسبانيا)؛ مدير المعهد الوطني للإدارة العامة؛ وباتريشيا أ. سانتو توماس (الفلبين) وزيرة العمل والتشغيل؛ وساخير ثيام (السنغال) رئيس جامعة داكار - بورقيبة.

### جيم - جدول الأعمال

٣ - وفقا لقرار المجلس ٢٠٠٢/٢٠٦، كان جدول أعمال اللجنة لدورها الأولى كما يلي:

- (١) انتخاب أعضاء المكتب.
- (٢) إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- (٣) تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية.
- (٤) بيانات أساسية عن القطاع العام.
- (٥) استعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة.
- (٦) برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة الثانية للجنة.

### دال - انتخاب أعضاء المكتب

انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نفسها برامج عمل وطنية للتغيير، خاصة بهذه البلدان، تراعي ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها. وأعربت اللجنة عن الأمل في أن تكون الأعمال، التي تضطلع بها اللجنة، ذات عون للإصلاحيين في شتى أرجاء العالم، وذلك بتحديد الممارسات الحسنة، وتسليطها الأضواء على الدروس المستفادة، وحدها من الأخطار.

٨ - وقالت إن الحكم يمثل محصلة التفاعلات المتعددة الوجوه ما بين الدول والسوق والمجتمع المدني. وإن اللجنة عاكفة الآن على التركيز على حكم الدولة، نظرا لأهمية الدولة وأثرها على شركائها ودورها البالغ الأهمية كميسرة لعمل السوق والمجتمع المدني، ذلك بأن الإدارات العامة لا تستطيع وحدها أن تصدى لجميع تحديات الحكم. وأن لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني دورا هاما يضطلع به. وأن من الضروري العمل، على نحو تشاركي، مع الجهات الفاعلة الأخرى ومع أصحاب المصلحة الآخرين في الحكم.

٩ - وسلمت اللجنة بأهمية التأسيس على جهود الإصلاح المبذولة خلال العقود الماضية، ذلك أن البلدان أحرزت تقدما في سعيها لتحقيق الإدارة المالية السليمة وقامت بإصلاحات مالية. وأنه تحقق توافق في الرأي بشأن تمويل التنمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وأن إعلان الألفية كان قد أعرب عن رؤية شاملة للتنمية البشرية المستدامة.

١٠ - وكانت اللجنة على اقتناع بأن توافق الرأي الذي تم الإعراب عنه في إعلان الألفية يتيح للأمم المتحدة فرصة هامة لإظهار قيادتها في مجال الحكم الرشيد والإدارة العامة السليمة.

رئيس الوزراء أبولو نسيبامي (أوغندا) رئيسا،  
وماري - فرانسواز بيشتيل (فرنسا)،  
ولويس كارلوس بريسير - بيريرا (البرازيل)،  
وجين ليكون (الصين)،  
وبشارة مرهج (لبنان) نوابا للرئيس،  
وجوسلين بورغون (كندا) مقررة.

## ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

٥ - تم بإنشاء اللجنة وضع إجراء تحويل في الحكم والإدارة العامة في صدر جدول أعمال الأمم المتحدة في الدورة الأولى للجنة. فقد شددت اللجنة على الضرورة الملحة لدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها مع بزوغ فجر الألفية الجديدة؛ وأثنت على توافق الرأي العالمي التاريخي بشأن أهداف تلبية الاحتياجات الأساسية التي كانت قد تحددت من خلال إعلان الأمم المتحدة للألفية. وسلمت اللجنة بما لإصلاح مؤسسات الحكم والإدارة العامة من أهمية لبلوغ الرؤية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة الواردة في إعلان الألفية.

٦ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لما قامت به أمانتها من أعمال عالية المستوى في إعداد الوثائق لدورها التي ترد قائمة بها في المرفق. وأشارت اللجنة إلى أنها تود استخدام تلك الوثائق في المستقبل كوثائق مرجعية، وعليه، اقترحت أن تقوم أمانتها باستعراض هذه الوثائق بهدف أن تعبر الوثائق عن مقترحات الخبراء وتوحيدها وتبسطها عند الاقتضاء.

٧ - وأقرت اللجنة بعدم وجود مخطط تفصيلي عام للإصلاحات. على أن اللجنة أعربت عن اعتقادها بأن في الإمكان الإفادة كثيرا من ممارسات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسلمت اللجنة أيضا بضرورة أن توضع في البلدان

## ألف - الأولويات العالمية

١٥ - ينبغي للدول الأعضاء النظر في تحديد ودراسة العناصر الرئيسية لاستراتيجية ترمي إلى تحقيق ما تقدم. وقد أمكن التنبؤ ببعض تلك العناصر. ويعتمد الكثير على:

- سمعة مؤسسات القطاع العام.
- استراتيجية كفؤة للتجنيد، تقوم على أساس الجدارة والكفاءة، مقرونة باستراتيجية للاحتفاظ بأكثر المهارات أهمية.
- الأجور معقولة وشروط العمل مناسبة.
- ١٦ - على أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل:
  - فهم ترابط هذه العناصر وتحديد الممارسات الحسنة.
  - تعزيز المعايير الأخلاقية ومكافحة الإرهاب.
  - إدراك التنوع وتعزيز الشمولية والمساواة بين الجنسين.
  - التصدي لمسألة هجرة الأدمغة الناجمة عن التنافس على المواهب القائم بين القطاعين الخاص والعام وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.
  - تركيز عمل مؤسسات القطاع العام على المهام التي تستطيع الدولة وحدها القيام بها أو أداءها خيرا من غيرها.

### التحدي رقم ٢:

ردا على أثر العولمة وظهور اقتصاد قائم على المعرفة، يتعين على مؤسسات القطاع العام أن تصبح "منظمات تعلم" يُشهد بأنها مؤسسات قوية واستراتيجية

١٧ - ينبغي للدول أن تنظر في دراسة مفهوم لمنظمات التعلم في القطاع العام، وأن تحدّد كلا من العناصر الأساسية والخطوات العملية اللازمة لدعم هذا التحول.

١١ - وفي إعدادها هذا التقرير، لم تحاول اللجنة تلخيص الوثائق المقدمة أو إعطاء وصف تفصيلي للمناقشات التي دارت خلال الدورة. لكنها، بدلا من ذلك، سعت إلى استخلاص العناصر الرئيسية في توافق الرأي، التي يمكن أن توجه العمل في المستقبل لدعم تنفيذ إعلان الألفية.

١٢ - وفي اختيارها المجالات ذات الأولوية الرئيسية للعمل في المستقبل، أعربت اللجنة عن الأمل في توجيه الدول الأعضاء، من خلال المجلس، بالإشارة إلى المجالات التي تشكل تحديات عظيمة وفرصا عظيمة لحكم الدول والإدارة العامة فيها في المستقبل. وبدلا من أن تقدم قائمة شاملة بالتوصيات، قررت اللجنة أن تحدد عددا من المجالات المستهدفة والانتقائية إلى حد بعيد، بغية التشجيع على إحراز تقدم فعلي على مدى فترة زمنية قصيرة.

١٣ - ورأت اللجنة أن التحدي المتمثل في الحكم الرشيد للدولة يشمل بناء القدرة من خلال الناس والمؤسسات. ذلك أن الناس، من خلال ما لديهم من معارف وخبرات فنية ومهارات، هم الأساس الذي يقوم عليه أداء الدولة، إذ أن الناس هم الذين يقدمون الخدمات ويجتريحون الابتكارات ويقومون بالإصلاحات. ولا بد للحكم الرشيد من أن يضع في الاعتبار ثقافة وأوضاع الدول الأعضاء.

١٤ - وأوصت اللجنة بأن ينصب الاهتمام في العمل المقبل المتعلق بحكم الدولة والإدارة العامة على ستة مجالات رئيسية في ما يلي بيانها:

### التحدي رقم ١:

من أجل بناء القدرة، يجب على القطاع العام أن يجنّد قدرا معقولا من المواهب ويحتفظ به

١٨ - وسيُتخذ هذا التحول أشكالاً مختلفة ويسير بوتائر متباينة رهنا بأوضاع الدول الأعضاء، لكن يحتمل أن يشمل تغييرات من مثل:

• من العمل الفردي إلى أداء المنظمة عموماً.

• من التركيز على العمل إلى التركيز على المهمة والنتائج.

• من التدريب إلى التعلُّم على مدى الحياة.

• من تكرار المهام المتبَّأ بها إلى الابتكار.

• من العمالة مدى الحياة إلى قابلية التشغيل مع ضمانات.

• من نموذج إدارة يكون فيه التوجيه من القمة إلى القاعدة إلى أفرقة وشبكات مناظرة.

• من توجُّه داخلي إلى توجُّه خارجي نحو كل قطاعات المجتمع.

١٩ - وسيكون غرض هذا الجهد المبذول نحو إحداث تحوُّل هو اكتشاف كيف يمكن إحداث ثقافة دينامية يمكن أن تفضي بالبلدان النامية إلى أن تتجاوز، بوثبات كبيرة، مراحل التنمية وأن تجنبي بسرعة أكبر فوائد الاقتصاد الناشئ القائم على المعرفة.

٢٠ - كما سيكون الإطار المفاهيمي أساسياً لدعم التقدم المحرز في المجالات القطاعية المسؤولة عن المسائل التي تم تسليط الأضواء عليها في إعلان الألفية والدليل التفصيلي لتنفيذه، مثل فقر الدخل، والجوع، وتوفُّر المياه ومرافق الصرف الصحي، والأحياء الفقيرة، والصحة، والتعليم، والعمالة، ونوع الجنس، والبيئة. وسيكون بلوغ الدول الأعضاء هذه الأهداف في هذه المجالات أفضل إذا استطاعت الاعتماد على الابتكارات والعمليات المناظرة، على نحو ما يتمثل ذلك في منظمات التعلُّم في القطاع العام.

٢١ - وتعتقد اللجنة أن البحث عن تحسينات في تقديم الخدمات قد يكون أكثر نجاحاً من خلال إشراك المستفيدين في ذلك.

التحدي رقم ٣:

يتطلب بناء القدرة لدعم حكم الدولة تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض دعم الابتكار

٢٢ - يمثِّل الاحتفاظ بالبيانات وتوزيع المعلومات تحدياً لجميع الحكومات. على أن ذلك هو الخطوات الأولى نحو الحصول على المعارف ودعم الابتكار في القطاع العام والاقتصاد والمجتمع عموماً.

٢٣ - سلَّمت اللجنة بجودة الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة العامة بشأن موضوع "قدرة القطاع العام على دعم إنشاء المعرفة والابتكار والتكنولوجيا وتسخيرها لأغراض التنمية" وموضوع "الدور البالغ الأهمية للإدارة العامة والحكم الرشيد في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية: الإدارة الإلكترونية - التطبيقات المعروفة والبيئة المؤاتية"، وأوصت اللجنة بالقيام بمزيد من العمل من أجل تحديد أفضل لدور الدولة كميسترة ومستخدمة للمعارف والتكنولوجيا لدعم وتشجيع الابتكار في كل نواحي الإدارة العامة والمجتمع بأسره.

٢٤ - وكميسترة، يشمل دور الدولة:

- إنشاء البنى التحتية للتعلُّم في البلد، بما في ذلك نظم المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الخاصة لكل قطاع في مجالات من مثل الصحة والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر.
- إمكانية الترابط الشبكي والشبكات.

الموارد. وفي هذا الصدد، يتعين القيام بمزيد من العمل من أجل تحديد العوامل الحاسمة التي يمكن أن توجه قرارات الدول الأعضاء بشأن التوازن المناسب بين المسؤوليات المركزية واللامركزية في الإدارة الضريبية والمالية.

٢٨ - وقد تكون الدول الأعضاء بحاجة إلى مساعدة الأمانة العامة في بيان كيف يمكن للإصلاحات في الإدارة العامة أن تقوم، على أفضل وجه، بزيادة الفعالية والكفاءة وبالحد من حشائر الحكومة وبالإفراج عن الموارد لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة.

#### التحدي رقم ٥:

يعني بناء القدرة أيضا تصميم وتنفيذ مزيج فعال من سياسات وبرامج اللامركزية والمركزية لتعزيز التنمية التي تركز على الإنسان

٢٩ - ينبغي للدول الأعضاء النظر في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة للامركزية (المالية والإدارية) وبناء قدرات مؤسسات الحكومة على الصعد المركزي ودون الوطني والإقليمي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - ويشمل هذا، في جملة أمور، ما يلي:

- درّس الأشكال المناسبة للامركزية وتفويض السلطة ونقلها.
- وتحقيقاً لتلك الغاية، يتعين تقييم القدرات الجديدة اللازمة على الصعد المركزي ودون الوطني والمحلي.
- إقامة شراكات بين منظمات القطاع العام على شتى الصعد وفي مؤسسات الحكم المركزية، بما في ذلك هيئات إدارة الانتخابات وأجهزة دعم البرلمانات وإدارة القضاء.
- توفير إطار قانوني لمشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات والبرامج التي يطرحها القطاع العام.

• وضع إطار تشريعي يفضي إلى ابتكار، ويشجع استثمارات القطاع الخاص، ويعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥ - وكمستخدمة، تستطيع مؤسسات القطاع العام أن تكون قدوة حسنة باستخدامها المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في أعمالها، وتستطيع أن تُحدث تحوُّلاً في أعمال الحكومة عن طريق:

- التشجيع على الشفافية والمساءلة.
- تحسين تقديم الخدمات (نوعية، ودقة في المواعيد، وكفاءة).
- توفير الخدمات على نحو يكون التركيز فيه هو على المواطن.
- إتاحة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا المملوكة للقطاع العام.

#### التحدي رقم ٤:

يتطلب بناء القدرة لدعم حكم الدولة المواءمة بين القدرات المالية والإدارية لكفالة تعبئة الموارد واستخدامها على نحو أمثل

٢٦ - لقد شهدت السنوات الأخيرة عمل الكثير من أجل تحسين الإدارة المالية (السياسات المالية، وتعبئة الموارد، والحاسبة، والإبلاغ). ويتطلب تحقيق تقدم دائم الأخذ بنهج متكامل أكثر شمولية لبناء القدرة، يربط ما بين المالية والإدارة والمدخلات والمخرجات، ويرسخها في الجهات التي تتولى الرقابة، بما في ذلك الجمهور عموماً.

٢٧ - وأياً كانت فلسفة الحكومة في الحكم وأياً كان نطاق أنشطتها، فإنه ينبغي للحكومات أن تبذل الجهود من أجل أن يكون عملها أفضل، أي أن تسعى، ما استطاعت، إلى تحقيق نتائج أفضل في تعاملها مع أي مستوى معين من

مقترح أعدته الأمانة العامة بشأن رصد القطاع العام في العالم.

#### باء - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

٣٤ - سلّط إعلان الألفية الأضواء على الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية. وعلى الرغم من أن كل بلد في العالم يواجه تحديات في بناء القدرات في مجال الحكم والإدارة العامة، فإن هذا الأمر أشد ما يكون هولا في أفريقيا. ذلك أن التحديات قد نشأت عن تاريخ القارة الحديث وعن الفقر والعنف والصراع والأمراض المعدية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) في العديد من بلدانها وعن تهميشها في عالم آخذ بالعمولة.

٣٥ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلها الأفارقة على مدى السنين لإجراء إصلاحات في القطاع العام. فالدولة الحديثة وإدارتها في أفريقيا، إذا ما أخذ بعين الاعتبار تاريخها الخاص بها، لم تكونا مترسختين تماما في المجتمع بأسره وكانتا إذن هشتين وغير مستقرتين. وإذا ما أريد بلوغ أهداف الألفية، فإن دعم الإدارة العامة يتطلب تعزيز إضفاء الصبغة القانونية على المؤسسات العامة، وهو أمر من شأنه أن يقتضي:

- القيام، في بعض الحالات، ببناء أو إعادة بناء المؤسسات، لا بتحسين القائم منها.
- إجراء دراسة للروابط ما بين اللازم من الدول الحديثة والإدارات العامة وآليات الحكم الفاعلة، المعروفة قليلا على الصعيدين المجتمعي والاجتماعي.
- أخذ ثقافة المنظمات في أفريقيا في الاعتبار.

٣٦ - ونظرا إلى أن أفريقيا أشد ما تكون عرضة إلى عدم بلوغها الأهداف الواردة في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية، فإن اللجنة قد أوصت بأن تولي أفريقيا تركيزا خاصا

• تحليل لا مركزية السلطة والموارد.

٣١ - ويتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل:

- فهم الروابط ما بين اللامركزية والحد من الفقر، بما في ذلك تعزيز إتاحة الخدمات، من مثل الرعاية الصحية الأولية، والتعليم، والإيواء.
- تعزيز قدرات هيئات إدارة الانتخابات وأجهزة دعم البرلمانات.
- تحسين القدرة المالية والإدارية لأجهزة الحكم المحلي.
- تعزيز التعاون ما بين أجهزة الحكم المحلي.
- تحديد المهام التي تفضي أكثر من غيرها إلى أنماط مركزية أو لا مركزية لتصميم البرامج وتنفيذها.
- تعزيز العلاقات الضريبية المركزية - المحلية.
- تعزيز الشراكات المحلية - المحلية ما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، وأجهزة الحكم المحلي.

#### التحدي رقم ٦:

يمكن أن يستعين ببناء قدرة الدولة بالبيانات الدولية التي تقوم على أساس البيانات

٣٢ - نوهت اللجنة بأهمية تقرير القطاع العام في العالم وأثنت على الأمانة العامة على ما لهذا الإصدار الأول من علاقة وأهمية.

٣٣ - ونوهت اللجنة بما للعمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة حتى يومنا هذا من أهمية في مجالات تحديد وجمع البيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع العام في العالم. وأبدت اللجنة اهتماما شديدا بمتابعة هذه المناقشة ومواصلة هذا العمل، وعليه، أوصت اللجنة بتكليف لجنة فرعية بتنقيح

الموارد البشرية؛ وبناء المؤسسات وكفالة الكفاية والترابط التكنولوجيين.

٤١ - وأعربت اللجنة أيضا عن الأمل في أن تقدم شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة إسهامات فنية ذات صلة في الأنشطة الدولية ذات الصلة بعملها، من مثل تقديم إسهامات بشأن الحكومة الإلكترونية إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٤٢ - وكوسيلة جديدة للدعوة، اقترحت اللجنة أن يُقدم الأمين العام، كل سنة أو سنتين، تعليقات عن حالة مسائل الحكم الرئيسية ذلك أن مثل هذا البيان يمكن تقديمه بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة. واقترحت اللجنة، في هذا الصدد، أن يتزامن يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة مع اليوم الأفريقي للخدمة العامة - ألا وهو ٢٣ حزيران/يونيه.

٤٣ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بأن الأمانة العامة تُمضي قدما وعلى جناح السرعة في تنفيذ توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم جوائز للخدمة العامة احتفالاً بقيمة الخدمة العامة. وأكدت اللجنة أيضا على ضرورة أن تركز الأمم المتحدة في المؤتمرات وحلقات العمل المقبلة على المجالات ذات الأولوية التي حددها اللجنة وعلى مسائل الإدارة العامة ذات الصلة بتنفيذ إعلان الألفية.

٤٤ - وسلمت اللجنة بوجود طلب وحاجة كبيرين بشأن تطوير أدوات للتحليل والسياسة العامة يمكن أن تعود بالخير على جميع البلدان. وأوضحت اللجنة أنه ينبغي للوثائق التحليلية، حتى تستجيب على نحو فعال لاحتياجات المسؤولين الحكوميين، قصيرة وعملية المنحى وتركز على الشروط اللازمة لكفالة نجاح تنفيذ الممارسات الحسنة، وقالت إنه ينبغي إعداد خلاصة وافية بالممارسات الحسنة وتوزيعها على الدول الأعضاء. وأقرت اللجنة أيضا بأن تقرير القطاع العام في العالم يمثل أداة هامة من أدوات

على دعم الأولويات فيها والمساعدة التقنية والمهنية التي تقدم إليها.

٣٧ - كما أن اللجنة أوصت بأن تأخذ جميع أعمال الأمم المتحدة المقبلة في مجال حكم الدولة والإدارة العامة في أفريقيا المبادرات المخططة أو التي تم القيام بها في ما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل مجموعة الثمانية المتعلقة بأفريقيا، لكفالة أقصى قدر من التداؤب والدعم لمفهوم الشراكة الذي تنادي به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٨ - وأخيرا، ينبغي لأنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن تولى احتياجات المنطقة الاهتمام على سبيل الأولوية.

### ثالثا - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٣٩ - قُدمت إلى اللجنة إحاطة عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة، مع التأكيد خصوصا على أساليب العمل التي أذنت بها الجمعية العامة في قراراتها ٢٢٥/٥٠ و ٢١٣/٥٦. واستعرضت أيضا المقترحات المتعلقة بالأنشطة المقبلة لمساعدة الأمين العام في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة في هذا المجال لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٠ - وأعربت اللجنة عن تأييدها التام لبرنامج العمل المقترح وسلمت بأهمية تعزيز الإدارة العامة من خلال الأنشطة الرئيسية التالية: الدعوة إلى التمكين؛ وتطوير أدوات تحليلية وذات صلة بالسياسة العامة؛ وتقاسم الخبرات؛ وتنسيق المساعدة الإنمائية في مجال الإدارة العامة؛ والوصول إلى فهم مشترك؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال تنمية

وأعربت عن تقديرها لإنجازات شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية في مجال الإدارة العامة والمالية العامة في تسهيل هذه المبادلات. وأوصت اللجنة بتعزيز دور هذه الشبكة في تقديم الخدمات الاستشارية وتوفير التدريب.

٤٩ - وأوضحت اللجنة أنه لما كان إعلان الألفية يولي تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا أولوية عالية فإنه ينبغي للمساعدة التقنية أن تركز بشكل مطرد على هذه القارة. وأوصت أيضا بربط المساعدة التقنية بالمبادرات الإقليمية، من مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبأن تركز المساعدة التقنية على مجموعات البلدان الأعضاء لا على فرادى الدول الأعضاء. واقترحت اللجنة أيضا ضرورة أن تؤخذ عند تقديم المساعدة الفروق بين البلدان في الاعتبار وضرورة الإشراف التام للحكومات في هذا الصدد. واقترحت أيضا توجيه المساعدة التقنية إلى المجالات ذات الأولوية التي سلطت اللجنة الضوء عليها. وأوصت اللجنة بأن يكون تقديم المشورة بشأن السياسة العامة محط الاهتمام الرئيسي للمساعدة التقنية. وفي مجال بناء قدرة الموارد البشرية، أمنت اللجنة على المبادرة المشتركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة.

٥٠ - وأحاطت اللجنة علما بأنشطة الأمانة العامة الرامية إلى كفالة التداؤب في الأعمال المتعلقة بالإدارة العامة ما بين مختلف إدارات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. ورحبت اللجنة بالإسهامات المقدمة من المراقبين إلى اجتماع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. وشجعت اللجنة الأمانة العامة على مواصلة الاعتماد على مساهمات شتى الإدارات والوكالات ومزاياها النسبية. وأحيرا، نوهت اللجنة بأهمية التدفق الإضافي للمساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ذلك المجال. وأيدت المبادرة

السياسة العامة وأن يمكن أن يكون له إسهام عظيم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - واستعرضت اللجنة موضوع الإصدار القادم من تقرير القطاع العام في العالم، وقدمت مقترحات في هذا الشأن إلى الأمانة العامة، وأضافت أنه ينبغي تطوير أدوات محددة للتحليل والسياسة العامة، تتناول الأبعاد الإدارية للقطاعات الرئيسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (من مثل القضاء على الفقر، والتعليم الأساسي والصحة الأولية).

٤٦ - واتفقت اللجنة على أن الوصول إلى فهم مشترك لمسائل الحكم من خلال تعادل أفضل الممارسات وتغطية المؤتمرات والمنتديات الرئيسية يمثل نشاطا بالغ الأهمية، يمكن متابعته والتأسيس على الكم الهائل من الأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة بالفعل.

٤٧ - وأشارت اللجنة إلى الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٦، الذي يقضي بأن يدرس الأمين العام إمكانية عقد اجتماعات دورية برعاية الأمم المتحدة تضم واضعي السياسات الرفيعة المستوى المسؤولين عن إصلاح الإدارة العامة، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والممارسات القيمة. وأشارت أيضا إلى أن الأمانة العامة تعترف، تلبية لذلك الطلب، بتقديم دعم فني للمنتدى العالمي لتجديد الحكومة، الذي يمثل مبادرة قائمة في هذا الصدد. ورأى بعض أعضاء اللجنة أن من شأن نشاط الطابع الرسمي أحسن تنظيما، برعاية مباشرة من الأمم المتحدة، من مثل الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٩٦، أن تستجيب على نحو أدق للطلب الوارد في القرار ٢١٣/٥٦.

٤٨ - وشددت اللجنة أيضا على أن تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات أمر يمثل أداة هامة لتعزيز الإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المقترحة المتعلقة بإدارة المعونات والمساءلة بشأنها، والتي يمكن الألفية التاريخية. وقد كان التحدي هاما ومركزا ومنسجما مع أنشطة المتابعة المتعلقة بالالتزامات المتفق عليها دوليا وذات الصلة بشؤون الحكم والإدارة العامة.

#### رابعا - الخلاصة

٥١ - أعربت اللجنة عن الرأي بأنها يمكن أن تقوم بدور هيئة خبراء أو مركز للمعارف بشأن حكم الدولة والإدارة العامة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللأمم المتحدة. وقالت إنه نظرا للتغيرات السريعة والتطورات المستجدة التي تواجهها الدول الأعضاء، فإن من الأهمية حشد الخبرات التقنية بشأن العوامل الناشئة التي يكون لها أثر على قدرات دولها.

٥٢ - وقالت إن لأنشطة بناء قدرات الدول التي تضطلع بها الدول الأعضاء أثر مباشر أيضا على بلوغ هذه الدول الأهداف الإنمائية للألفية. وقد طلبت اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في أن تأذن بعقد اللجنة اجتماعات سنوية لمتابعة التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء والأمم المتحدة في تعزيز قدرة الإدارة العامة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - وأضافت اللجنة أن عملها سوف يتيسر بتعيين أعضاء يتخذون قرارات تنظيمية قبل انعقاد اجتماعاتها. هذا وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى اللجنة أن تضع جداول أعمال اجتماعاتها مقدما. وعليه قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية تتولى وضع جداول أعمالها والتحضير لاجتماعاتها. ومن شأن وجود لجان فرعية أخرى، تُنشأ حسب المهمة أو المنطقة، أن تُساعد أيضا في تسيير عمل اللجنة.

٥٤ - وعلى العموم، أبدت اللجنة رغبتها في الاضطلاع بدور الدعوة باسم مجتمع الإدارة العامة الدولي، فقد كان هناك العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات العالمية التي عقدت بشأن مواضيع رئيسية، بما في ذلك جمعية

## المرفق

### قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	البند من جدول الأعمال	رمز الوثيقة
جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٢	E/C.16/2002/1
تقرير الأمين العام عن بيانات أساسية عن القطاع العام	٤	E/C.16/2002/2
تقرير الأمانة العامة المعنون "الدور الحاسم للإدارة العامة والحكم الصالح في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية: تنمية الموارد البشرية"	٣	E/C.16/2002/3
تقرير الأمانة العامة المعنون "الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة العامة والحكم الرشيد في مجال تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تنمية القدرات المؤسسية"	٣	E/C.16/2002/4
تقرير الأمانة العامة عن قدرة القطاع العام على دعم إنشاء المعرفة والابتكار والتكنولوجيا وتسخيرها لأغراض التنمية	٣	E/C.16/2002/5
تقرير الأمانة العامة عن القدرة المالية للقطاع العام على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٣	E/C.16/2002/6
تقرير الأمانة العامة المعنون "الدور البالغ الأهمية للإدارة العامة والحكم الرشيد في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية: الإدارة الإلكترونية: التطبيقات المعروفة والبيئة المواتية"	٣	E/c.16/2002/7